تمكين المرأة المصرية: قراءة سوسيوتاريخية

أ.د/ سامية قدري
أستاذ علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس
samiakadry@hotmail.com

Received:13/10/2022
Accepted:26/10/2022
Published:31/10/2022

المستخلص :

اذا كان مفهوم التمكين ينطلق من فرضية عامة مفادها ان ثمة فجوة نوعية تاريخية المنشأ بين الرجال والنساء في كافة مجالات الحياة, بحيث عملت على حجب ابداع النساء وبقائهن في الظل, الا انه من المتوقع انه من خلال تمكين النساء, يمكن لهذه الفجوة ان تضيق. ولتحقيق التمكين يجب العمل على زيادة وعي النساء بحقوقهن. وعلى الرغم من ان مفهوم التمكين يعتبر مفهوم حديث حيث ظهر في سبعينيات القرن الماضي, الا ان جذوره تعود الى مرحلة تاريخية ابعد. ويعتبر تاريخ الحركة النسائية المصرية شاهدا على ذلك. وتسلط الورقة البحثية الحالية الضوء على المسار السوسيوتاريخي لتحرر المرأة المصرية, حيث تؤرخ للمحطات الرئيسية التي شكلت نقلة نوعية في مشاركة المرأة في التعليم وفي العمل المهني في القطاعات المختلفة, والتحرر من الموروثات الثقافية التي كانت تكبل حريتها ومساهمتها في نهضة المجتمع المصري .

الكلمات المفتاحية : ***التمكين – سوسيوتاريخي – الحركة النسائية – فجوة النوع.***

The Empowerment of Egyptian Women: A Socio-historical Reading

Abstract:

If the concept of the empowerment stems from the general hypothesis that there is a qualitative gap between women and men in all aspects of life, which lead to keeping women's creativity and survivals in shadow, nevertheless, it is expected that through women's empowerment, this qualitative gap could be minimized. For achieving empowerment, we should be working towards increasing women's awareness of their rights. Although the concept of empowerment is a modern one, as it appeared in the 70's, its roots belong to a far distanced period. The history of the Egyptian women's movement bears witness to this. The current research paper sheds light on the socio-historical path of the emancipation of Egyptian women, as it chronicles the main stations that constituted a quantum leap in women's participation in education and in professional work in various sectors,

and liberation from the cultural legacies that restricted their freedom and their contribution to the renaissance of Egyptian society.

Key words:
Empowerment – socio-historical – feminist – qualitative gap – Egyptian woman.

مقدمة:

إذا كان مفهوم التمكين ينطلق من فرضية عامة مُفادها بأن ثمةً فجوة نوعية Gender Gap تاريخية المنشأ بين الرجال والنساء في كافة مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية عملت على حجب إبداع النساء وبقائه في الظل، وإنه من خلال تمكين النساء يُمكن لهذه الفجوة أن تضيق. وبذلك يهدف التمكين إلى تغيير مسار حياة النساء بوجه عام من خلال العمل على زيادة وعيهن بحقوقهن وممارستها. وقد بدأ مفهوم التمكين بالدعوة إلى التمكين الاقتصادي من خلال فكرة توفير أو تسهيل الحصول على السلع، والموارد والخدمات وكافة الأمكانات المتاحة التي تُمكن النساء من إدارة حياتهن الاقتصادية عن طريق إقامة مشروعات تحقق لهن الاستقلال المادي والاعتماد على الذات.

إذًا، مفهوم التمكين Empowerment مفهوم حديث؛ ظهر خلال عقد المرأة (عقد السبعينيات) من القرن العشرين، إلا أن جذوره تعود إلى مرحلة تاريخية أبعد حيث يرتبط المفهوم، كما تدلنا الشواهد التاريخية، بتاريخ الحركة النسائية المصرية عبر تاريخها حيث بدأت بواكيرها منذُ مطلع القرن التاسع عشر واستمرت في نضالها من أجل تمكين النساءالمصريات اقتصاديًا، واجتماعيًا، وسياسيًا، وإن كان السعي نحو التمكين الاجتماعي كان البداية حيث أن الظروف الاجتماعية والثقافية كانت تستدعي الخروج من دائرة التي دارت النساء في فلكها لقرون، ثم التحول نحو تقديم الخدمات التقليدية المختلفة، إلى وضع استراتيجيات للعمل من أجل النساء من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية. ومع حلول العام 1923، بدأت الرحلة من أجل التمكين تتخذ أبعادًا أكبر حيث المطالبة بحق العمل، وحق التعليم، والحقوق السياسية. ومع تغير السياق الاجتماعي، بدأت عملية التمكين تتخذ مسارات أكبر، وإن واجهتها العديد من التحديات، ومع أفول النصف الثاني من القرن العشرين، أنتقلت الدعوة إلى التمكين من السياق الوطني إلى السياق العالمي تحديدًا مع حركة المؤتمرات والمعاهدات الدولية التي ألزمت الحكومات باتخاذ إجراءات ملائمة لتمكين النساء عامة، والنساء الفقيرات على وجه الخصوص.

وفي هذه الورقة، سأقدم قراءة سوسيوتاريخية لتمكين المرأة المصرية، بدءًا من الإرهاصات الأولى التي بدأت خلال النصف الأول من القرن 19 مرورًا بالتحولات التي حدثت خلال القرن، وصولًا إلى القرن العشرين حيث الدعوة الرسمية للتمكين من قبل الخطاب الدولي الذي ألزم الحكومات الوطنية باتخاذ التدابير اللازمة لتمكين النساء والقضاء على فجوة النوع الاجتماعي التي اتسعت خلال تلك الفترة الزمنية الطويلة.

أولًا- الإرهاصات المبكرة للتمكين.

يظن الكثيرون أن حركة تحرير المرأة والسعي إلى تمكينها اجتماعيًا قد بدأت مع صدور كتاب قاسم أمين "تحرير المرأة" الذي صدر عام 1899م أي في نهاية القرن التاسع عشر، أو قبل ذلك مع نشر كتاب رفاعة الطهطاوي "المرشد الأمين للبنين والبنات"، الذي صدر بعد عام واحد قبل وفاته وقبل إنشاء أول مدرسة لتعليم البنات عام 1873، الذي يدعو، في فصله الثالث إلى "تشريك البنات مع الصبيان في التعلم والتعليم وكسب العرفان" (1). إلا أن ثمةً شواهد تاريخية تذهب بأن خروج النساء للمطالبة بالحقوق بدأت إرهاصاتها منذُ مطلع القرن 19 وتحديدًا وقت وجود الحملة الفرنسية في مصر، حيث أدت مُخالطة المصريين للفرنسيين وزواج بعض الفتيات من فرنسيين إلى التشبه بهم. ويروي أن مجموعة من النسوة ذهبن إلى حاكم رشيد لمُطالبته بأمر أزواجهن أن يعاملهن مثلما يُعامل الفرنسيين زوجاتهم (2).

ثانيًا- تحولات القرن التاسع عشر

سادت مصر، خاصة المدن، خلال القرن 19 تحولات ثقافية وسياسية تركت تداعياتها على أوضاع النساء، خاصة نساء المدن من الطبقتين الوسطى والعليا وبعض النساء العاملات في الريف اللائي كن محجبات داخل بيوتهن وقصورهن ذلك لأن ثقافة الحريم (3) كانت لا تزال تُمارس على هؤلاء النسوة. ومع صعود الدولة الحديثة التي أرسى أركانها محمد علي باشا والانفتاح على الثقافة الغربية والاندماج بشكل أكبر في السوق الدولية والتوسع في إنشاء المدن، تغيرت حياة المصريين تدريجيًا مما أدى إلى مقاومة ثقافة الحريم بقوة، خاصة في المدن. استمرت مقاومة هذه الثقافة عبر ثأثير البعثات التي أرسلها محمد علي إلى إنجلترا وفرنسا لتحديث مصر اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وتحت تأثير اندماج المصريين مع الأوروبيين الذين استعان بهم محمد علي في بناء دولته الحديثة.

ومع ستينيات القرن 19 تزايدات معدلات التحول نحو التحديث اتساعًا ومدى وتسارعًا إبان حكم الخديو إسماعيل الذي أحدث طفرة في كافة مجالات الحياة. كان أهم ملمح من ملامح التغير خلال هذه الحقبة هو التوسع في إنشاء الأحياء الجديدة التي ضمت سكان من مختلف الأديان والهويات العرقية، إلى جانب أن أنماط العمارة بها تختلف عن البيوت القديمة التي كانت تحوي "الحرملك" وصممت المباني الجديدة لكي تتيح للنساء مشاهدة أشكالًا جديدة من الحياة التي كانت في المدن القديمة (4).

وفي ذات السياق الثقافي افتتحت دار الأوبرا المصرية التي بناها الخديو إسماعيل للاحتفال بافتتاح قناة السويس عام 1869م، والتي كانت ترفيهًا جديدًا لنساء الطبقة العليا. وإلى جانب الأوبرا، كانت حركة الصالونات الثقافية التي بدأتها الأميرة نازلي فاضل عام 1880م لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية، بما فيها قضية المرأة. هذا، وقد لعبت الصحافة الحديثة التي أنشأها المهاجرون إلى مصر من دول المشرق العربي دورًا أيضًا في ضم النساء إلى هذه المهنة. ومع تزايد حركة الهجرة ومد شبكات الطرق والمواصلات، أصبحت هناك حرية أكبر للنساء لكي يتحركن داخل المدن للتسوق أو التنزه أو لتبادل

ISSN:2682-4361 eSSN:2682-437X

الزيارات. وإلى جانب التغير في كافة مجالات الحياة ودورها في تغير حيوات النساء، ثمةً عوامل تخص النساء أنفسهن لعبت دورًا في تمكينهن خلال القرن 19 وأهمها:

١-**التعليم:** لعب التعليم دورًا مهمًا في تغير حياة النساء المصريات منذُ مطلع الدولة الحديثة. ففي العقود الأولى من القرن التاسع عشر، حاولت الدولة تحمل مسئولية تعليم النساء وإعدادهن للأدوار المجتمعية الجديدة. ورغم من مقاومته العديد من العائلات إلا أنها مضت في ذلك بالتدريج إيمانًا منها بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به النساء (5) ففي العام 1832م تلقت النساء تدريبًا تحت إشراف الدولة لأول مرة عندما افتتحت مدرسة "الحكيمات" التي ألحقت بالمستشفي العسكري الجديد في أبي زعبل خارج القاهرة. وعندما رفضت العائلات إرسال بناتها إلى تلك المدرسة، اختيرت فتيات من الاماء جُلبن من الحبشة للالتحاق بها، ومع هذا، فإن نساء مصريات من بيوت متواضعة بدأن بالالتحاق بالمدرسة عندما تحقق نجاحها ووضحت المنافع الاقتصادية التي أكدت على ضرورة تعليم البنات القراءة والكتابة مثل البدء في الدراسة وقد زاد الإقبال بعد أن تم تزويج الخريجات من الأطباء خريجي الطب وإعطائهن مسكنًا وأغًا وحمارًا لزوم ممارسة العمل ومنحهن رتبة ومرتبات مجزية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مكانهتن الاجتماعية (6) ومع أن محمد علي لم يستطع أن يبدأ نظامًا حكوميًا لمدارس البنات، إلا أنه وضع مثالًا يُحتذي بِه الأعيان عندما استعان بنساء أوروبيات لتعليم بناته في قصره.

بدأت حركة تعليم البنات في التصاعد مع نشر كتاب رفاعة الطهطاوي "المرشد الأمين للبنات والبنين" عام 1875م، نُشر بعد عام من وفاته، حيث دعا فيه إلى تعليم الجنسين مقدمًا حُجج وأدلة عملية وإسلامية. ومنذُ العام 1873م بدأت حركة إنشاء مدارس للبنات، ففي العام نفسه أُنشأت مدرسة "السيوفية" تحت رعاية المجالس المحلية في المحافظات (مديريات) الدولة (الفيوم، الإسكندرية، المنصورة، الحلمية). هذا إلى جانب مدارس الإرساليات التي كان التعليم فيها باللغات الأجنبية والتي التحقت بها فتيات الطبقة العليا.

والجدير بالذكر، أن المدارس الحكومية العلمانية والمدارس الخاصة هي التي فتحت الأبواب أمام التعليم الرسمي للنساء والذي ساهم بدوره في شحذ تفكير النساء، مسلمات ومسيحيات، في مسائل الجندر، تلك الفكرة الجديدة التي بدأت تلوح في الأفق مع أفول القرن.

2. الصحافة

لعبت الصحافة دورًا مهمًا في صعود الحركة النسوية والتبصير بمفهوم "الجندر"، على الرغم من عدم وجود المفهوم، فقد كانت الفكرة والمعنى تتضمن في الكتابات الصحفية للرجال، ثم لدى بعض النسويات اللائي كتبن في الصحافة الذكورية (صحافة الرجال)، وقد بدأت هذه الحركة مع تنامى وجود الصالونات الثقافية التي بدأتها الأميرة نازلي فاضل في صالونها الثقافي التي كانت تدعو إليه صفوة مفكري تلك الفترة الزمنية. تنامت حركة الصالونات من خلال بعض المشرقيات مثل مريم النحاس وزينب فواز وغيرهن.

ISSN:2682-4361 eSSN:2682-437X

أما الصحافة النسائية، فقد نشأت متزامنة مع صعود الحركة الوطنية، حيث بدأت تُقدم تصورًا جديدًا عن المجتمع وانتماءاته، وإعادة التفكير في الأسرة والأدوار الاجتماعية والثقافية للجنسين، وهي القضايا التي حملتها الصحافة النسائية على عاتقها (7). والجدير بالذكر، أن المناخ الاجتماعي العام خلال عصر الخديو إسماعيل قد شجع الصحافة في مصر، وخاصة الصحافة النسائية، لخلق مناخ مُعادٍ لأوروبا. شهدت الصحافة خفوتًا بعد عزل الخديو إسماعيل وتولي توفيق، ولكنها عادت بقوة بعد الثورة العرابية لمجلة "الفتاة" التي أسستها هند نوفل لتكون أول مجلة نسائية متخصصة في شئون النساء.

وتوالت فيما بعد إصدار المجلات النسائية من قبل نساء مصريات ومشرقيات تلك التي لعبت دورًا مهمًا للغاية في نمو وتصاعد الأصوات التي تنادي بحقوق المرأة ومساواتها بالرجال. ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى عائشة التيمورية (8) التي تُعد الأم المؤسسة للتعبير عن النسوية وبناء الأخواتية Sisterhood، والتي واجهت مسألة حجب النساء في بيوتهن والدعوة إلى الخروج والتعليم كحق طبيعي لهن. ففي كتابها "نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال"، اعترفت عائشة لأخواتها الغائبات عن نظرها ولهن نفس ظروفها: "لقد عانيت في كهف العزلة هذا "الحريم" ودعاني تعاطفي مع كل النساء، اللواتي عانين مثلي واللواتي تحملن نفس الضربات، إلى تصوير حكاية تصرفهن عن أحزانهن عندما تتزاحم أفكارهن وتسليمهن بعيدًا عن إحساسهن بالحزن..ففي منفى العزلة التي يصعب تحملها أكثر من النفي عند البلاء" (9) وفي كتابها "الأدب" كتبت التيمورية مخاطبة الرجال: "يا رجال بلادنا، يا إيها الذين يحكمون في شئوننا، لماذا تركتم النساء متخلفات بلا سبب".

لم تكن دعاوى النساء من خلال الصحافة من أجل الخروج من المنزل والتعليم فحسب؛ بل كانت هناك دعوة مبكرة لنيل الحقوق السياسية كحق التصويت والانتخاب، ولقد قادت هذه الدعوة زينب فواز في جريدة النيل عام 1892م مُدافعة عن كفاح النساء من أجل نيل حقوقهن السياسية قائلة:

"إننا لم نرَ نظامًا قانونيًا إلهيًا، أو أي قانون مبنيًا على الشريعة الإسلامية يحكم على المرأة أن تُحرم من ممارسة مهن الرجال. ليس للطبيعة أي دخل في هذا الشأن...إن المرأة إنسان كالرجل تتمتع بنفس القدرات الذهنية وبالفطنة، ولها أعضاء قادرة على الأداء طبقًا لقدراتها الخاصة" (10).

وهكذا، مثلت الصحافة النسائية منبرًا هامًا للنساء للتعبير عن قضايهن والنقاش حول حيواتهن. ففي العام 1892م أسست جريدة "الفتاة" للدفاع عن النساء المحرومات ولفت النظر إلى الالتزامات المستحقة لهن. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن الصحافة النسائية راديكالية في محتواها، ولكنها تكشف عن وعي مبكر بمفهوم "الجندر" والأبوية وطبيعة التقاليد النسوية في مصر.

لم يقتصر الخطاب النسوي على النساء من الطبقتين الوسطى والعليا، وإنما ثمةً خطابًا نسويًا وجد من قبل بعض الرجال الذين رأوا أن تخلف المجتمع راجع إلى تخلف النساء منتقدين "الأبوية" الصارخة في كافة المجالات. وتُشير الكاتبات التاريخية إلى شاب مصري يدعى "مرقص فهمي" بدأ كتاباته بنقد الأبوية من خلال مسرحية عنوانها "المرأة في الشرق" التي نشرت عام 1894م، والتي كتبها تحت تأثير مأساة

حدثت لإمرأة ببلدته قتلت زوجها ونفسها نتيجة لممارسات قمعية من قبل والدها وزوجها. وقد ركز "مرقص" على التصدعات في نظام الصفوة الأولى المتهاوي في أواخر القرن 19 في مصر، مفصحًا بوضوح عن النزاع القائم بين الأبوية التقليدية والحركة النسائية الناشئة ورابطًا بين الخاص والعام (استبداد العائلة، استبداد الدولة) (11).

وفي نفس العام الذي نُشرت فيه مسرحية مرقص فهمي، نشر قاسم أمين كتابة المعنون "المصريات" باللغة الفرنسية، مدافعًا عن النساء ومناهضًا للممارسات الأبوية في الطبقة العليا. وبعدها بخمس سنوات 1899م نشر قاسم أمين كتابه "تحرير المرأة"، بتشجيع من الأمام محمد عبده ولطفي السيد... وغيرهم، والجدير بالذكر، أن ثمةً تشابهات بين ما كتبه مرقص فهمي وبين أراء هؤلاء الرجال بما يوحي بأن ثمةً أصوات رجال نسويون قد وجدت آنذاك، إلا أن الفرق بين ما كتبه فهمي وما كتبه قاسم أمين أن الأخير قد استخدم حججًا إسلامية تحديثية مبررًا فيها دعواه. ورغم ذلك، واجهت دعوة قاسم أمين لخلع حجاب الوجه سخط شديد من قبل المحافظين خوفًا على امتيازاتهم المعتادة. في عام 1900 نشر قاسم أمين كتابه "المرأة الجديدة" مسبغًا حججه العلمانية على ندائه لتحرير المرأة ومن ثم تحرير الأمة، وقد تم الاحتفاء بالكتابين واعتبرا المرجعين المؤسسين للنسوية في مصر.

ثالثًا- القرن العشرين و انبثاق الوعي النسوي

تزايد النشاط النسوي المشوب بالتحفظ واتخذ منعطفًا أكثر مؤسسية من نشاط القرن التاسع عشر، خاصة مع زيادة الوعي النسوي في نساء: مثل هدى شعراوي ونبوية موسى وغيرهما، حيث سعت هؤلاء النسوة إلى ترك بيوتهن للاضطلاع بأدوار اجتماعية جديدة، خاصة مع نمو وتصاعد الحركة الوطنية ضد الاستعمار ونمو الوعي الوطني الذي تجاوز اعتبارات الجندر والطبقة الاجتماعية. ففي أوائل القرن العشرين، حثت النساء الوطنيات المصريات فكرة وممارسة "المرأة الجديدة"، ضد المستعمر وخلقهن خطابًا وطنيًا أضفى على عملهن شرعية ولكي يتمكن من غزو المجال العام بطريقة تدريجيه مثلمًا فعلت نبوية موسى وهدى شعراوي وعدد آخر من نساء الأقليات (المسيحيات واليهوديات ونساء الجاليات)، عبر مجالات عدة:

- **الخدمة الاجتماعية**

يُعد خوض مجال الخدمة الاجتماعية والأعمال الخيرية أحد الآليات التي ساعدت النساء للخروج للمجال العام متزرعات بالدور الديني التاريخي في مساعدة الفقراء وتقديم الصدقات للمحتاجين وغيرها من صور العون. فقد كان للجمعيات الخيرية دورًا هامًا في هذا الصدد، فقد انشأت هدى شعراوي في العام 1909، ومعها نساء آخريات، "مبرة محمد علي" التي ضمت عيادة خارجية للنساء والأطفال الفقراء. وكان الدافع لذلك هو ارتفاع معدل وفيات الأطفال إلى جانب الدوافع الوطنية المتمثلة رفض العمل في أي عمل خيري تحت لواء الاستعمار. ويمكننا في هذا الصدد الإشارة أيضًا إلى الدور الذي قامت به باحثة البداية، ملك حفني ناصف، عام 1911 في إنشاء جمعية للإغاثة عقب الغزو الإيطالي لليبيا، كما أنشأت

مركزًا لتدريب الممرضات في الأرض التي تملكها في حي المنتزه. وفي العام 1912م أنشأ مجموعة من الرجال جمعية الهلال الأحمر تحت قيادة ناهد سري ولم يتم إنشاء لجنة النساء للهلال الأحمر، إلا عند بدء الحرب العالمية الثانية. كما تأسست جمعية المرأة الجديدة عقب المظاهرات الوطنية الأولى عام 1919 والتي منحت رئاسة الجمعية الفخرية لهدى شعراوي لمساهمتها المالية في إنشاء الجمعية.

- **الجمعيات الثقافية النسائية**

إن الوعي النسوي الذي انبثق خلال الربع الأول من القرن العشرين هو الذي دفع النساء إلى الابتكار في الآليات التي تمكنهم من خوض غمار الحياة العامة، وكانت الجمعيات الفكرية الثقافية واحدة من الابتكارات النسوية التي ساهمت في تمكين النساء خلال تلك الفترة الزمنية. والجدير بالذكر، أن اللواتي شكلن هذه الجمعيات ليس النسويات، بل مجموعة من النساء الأكثر تحفظًا لشعورهن بحاجتهن إلى مزيد من التمكين الثقافي والفكري للمرأة لكي يجدن أدوارًا جديدة في المجتمع. وكان تقديم وحضور محاضرات "عامة" خارج مقار الجمعيات النسائية، خطوة هامة في رحلة النساء المتجهة إلى الخارج.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نشير إلى الدور الذي قامت به الكاتبة والأديبة اللبنانية مي زيادة من خلال صالونها الأدبي الذي بدأت تستقبل فيه كتابًا ومفكرين من الرجال والنساء منذُ العام 1914م. إلى جانب ذلك اتخذت بعض النساء العمل بالتدريس كآلية أخرى لاقتحام عالم الرجال والتنافس معهم مهنيًا خاصة بعد إظهار كفاءة في هذا المجال.

- **الاتحاد النسائي وتغاير الدور النسوي**

كانت عشرينيات القرن العشرين نقطة تحول مهمة للنسوية المصرية، مثلما كانت تحول للنسوية الدولية، ففي يوم 16 مارس من العام 1923 وفي الذكرى الرابعة لأول مظاهرة وطنية نسائية استشهدت فيها عددًا من النساء المصريات. دعت هدى شعراوي لتشكيل الاتحاد النسائي المصري ليكون بمثابة منصة رسمية حديثة للتعبير عن احتياجات النساء وتمكينهن، خاصة بعد صدور أول دستور مصري يعلن بمساواة المصريين مدنيًا وسياسيًا. إلا أن هذا الحق تم انتهاكه. بعد ثلاثة أسابيع من صدور الدستور وبعد صدور قانون الانتخابات الذي منح الرجال الحق وحدهم في ممارسة الحقوق السياسية. وحتى عندما جاء الوفد إلى السلطة وعندما افتتح البرلمان الجديد رسميًا، غابت النساء المصريات، باستثناء زوجات الوزراء وكبار المواظفين عن البرلمان، كما غبن عن حضور الاحتفال.

وهنا عادت قضية الجندر إلى النقاش واتضحت الفجوة النوعية عندما فكرت النساء خوض المجال السياسي، الذي كان يعتبر مجالًا "ذكوريًا" بامتياز. وهنا تظاهرت لجنة الوفد المركزية للسيدات مع الاتحاد النسائي المصري أمام البرلمان اعتراضًا على الممارسات ولكن دون جدوى. وعلى الرغم من ذلك لم يتوقف الدور النسوي الوطني، حيث استمرت لجنة سيدات الوفد المركزية، تحت قيادة هدى شعراوي، في العمل خارج النظام الرسمي للحكومة، واستمرت مستغرقة في السياسات الوطنية من خلال اعتراضهن

على بعض السياسات (كفصل السودان عن مصر) والتي أظهرت راديكالية النساء أكثر من الرجال في وطنيتهم، كما كانت لحظة انتهزتها الحركة النسوية المصرية ليضعهن أيدهن في يد "الأخواتية الدولية" ساعيات لصياغة تحالف للجندر أوسع نطاقًا، خاصة بعد فتح التحالف النسوي الدولي للنساء حق الاقتراع والمواطنة المتساوية.

بدأت النساء خوض معركة خلع حجاب الوجه رسميًا منذُ العام 1928م، وما أن شارفت الثلاثينيات على الانتهاء إلا وكان حجاب الوجه قد قارب على الاختفاء. والجدير بالذكر، أن الدولة قد أيدت، بشكل غير مباشر، ما حققته النساء بعد اصدار فتوى من الأزهر بأن المذهب الحنفي لم يُعارض عدم تغطية الوجه، وإن المذهب المالكي لم يتطلبن.

وهكذا، نرى الحركة التي قادها الاتحاد النسائي استهدفت تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، كما سعت لتحقيق مطالب وطنية من أجل تحقيق السيادة المصرية. والجدير بالذكر، أن قضية النساء المعيلات، القضية الآتية التي تلقي اهتمامًا من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، قد بدأت مع الاتحاد النسائي خلال عشرينيات القرن العشرين من خلال الدور الذي قام به الاتحاد النسائي المصري في خدمة هؤلاء النساء عندما قررن أن يقيمن مشغلًا لتدريب النساء على الحرف اليدوية لمساعدة المحتاجات لكسب بعض المال. وعلى الرغم من رفض بعض النساء لهذه الفكرة، إلا أنهن قدمن بناتهن للتدريب لاعتقادهن بأنهن سيعملن بشكل أفضل. كما افتتح الاتحاد مشغلًا أطلق عليه "بيت الإصلاح التعاوني" لتعليم الفتيات بعض الحرف التي تمكنهن من العمل، إلى جانب تعليمهن بعض الأمور الصحية والنظافة. وهكذا، كانت خدمة النساء الفقيرات على أولويات الاتحاد. وعندما توالت سيزا نبراوي رئاسة الاتحاد، سعت إلى توسيع عملية تدريب الفتيات لكي يتمكن من توسيع مداركهن والحفاظ على كيانهن الذاتي. اعلنت سيزا نبراوي هدف الاتحاد قائله "فوق كل شيء فإن هدفنا تشكيل وعي نساء الطبقة العاملة". والجدير بالذكر، إن هذه المبادرات قد شجعت الحكومة على اتخاذ خطوات مماثلة في بعض أحياء القاهرة والمحافظات، خاصة بعد إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام 1939م، والتي ساعدها الاتحاد بشكل واضح لتبدأ الجهود الحكومية وغير الحكومية تعمل جنبًا إلى جنب في تمكين النساء المصريات.

- **دور الجامعة**

كان لإنشاء الجامعة المصرية، ولا شك، دورًا هامًا في تمكين النساء فكريًا وثقافيًا من خلال المحاضرات التي تلقى على النساء داخل الجامعة وإن كانت بصفة غير رسمية إلى أن افتتحت الجامعة بشكل رسمي قسم للنساء، إلا أنه لم يعش أكثر من ثلاثة سنوات لخوف المجتمع الذكوري على مكانته داخل الجامعة.

إن المعركة التي خاضتها النساء المصريات خلال تلك الفترة الزمنية هي التي مكنتهن من الخروج إلى المجال العام ومن ثم الانقلاب نحو آفاق أرحب من النضال النسوي من أجل التمكين. فعندما تحركت

المصريات إلى مجال الحياة العامة، متبعات أدوارًا جديدة لأنفسهن أو عاملات في مهن الرجال، بدأن في الإعداد لأدوار جديدة مع الرجال الليبراليين مشكلين جبهة وطنية في سبيل الاستقلال.

لا يفوتنا قبل أن ننتقل إلى رحلة ثالثة في تاريخ الحركة النسائية ودورها في تمكين النساء المصريات أن نتوقف عن دور الجامعة في هذا الصدد. فعلى الرغم من معارضة التحاق النساء بالجامعة عندما تم افتتاحها عام 1925م من قبل إدارة الجامعة، حتى من الليبراليين، والبريطانيين، إلا أنه في العام نفسه أبدت الحكومة استعدادها لدعم تعليم المصريات في الخارج، حيث أرسلت مجموعة من الفتيات إلى بعثات في إنجلترا منهن: كوكب حفني ناصف، وأنيسة ناجي، وفتحية حامد بكلية الطب بجامعة لندن. ولكن لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد سعت الرائدات النسويات إلى دخول النساء الجامعة المصرية وساندهن مجموعة من الرجال باحثين عن حلًا عمليًا، للدخول، بأن سمح بهدوء لجماعة صغيرة من النساء بالالتحاق بالجامعة عام 1929؛ وفي العام نفسه الذي تخرجت فيه أول دفعة من مدرسة شبرا الثانوية للبنات، التحقت أربع منهن هم: سهير القلماوي في الأدب العربي، وفاطمة سالم في التاريخ اليوناني والروماني، وزينب عبدالعزيز وفاطمة فهمي في الفلسفة، ودخلت نعيمة الأيوبي كلية الحقوق (12).

وعلى الرغم من نجاح هؤلاء النسوة في تخصصاتهن، إلا أن معركة دخول الجامعة، خاصة لأقسام أو كليات بعينها كالطب والعلوم، استمرت لأواخر الثلاثينيات. ومع توالي إنشاء الجامعات المصرية، بدأت النساء المصريات في الالتحاق بالجامعات إلى أن وصلت ذروتها خلال الحقبة الناصرية. ومما سبق، يتضح لنا كيف كانت قضايا تمكين النساء اقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا محط اهتمام نساء الحركة، خاصة عندما تم مأسستها الاتحاد النسائي. ويمكننا في هذا الصدد أن نُشير إلى بعض صور التمكين:

التمكين الاقتصادي: مثلت قضية عمل النساء بؤرة اهتمام النسويات مؤاكدت على أن المرأة المصرية كن عاملات دائمًا، إلا أن مسألة العمل مدفوع الأجر أخذت موقفًا رئيسًا في حملة رائدات الحركة النسوية، خاصة بعد أن جنى التعليم ثَمراته، وتخرجت المصريات من الطبقة المتوسطة من المدارس الثانوية ومن الجامعة. أما نساء الطبقة الدنيا من الريف والحضر وجد فرصًا جديدة للعمل في مصانع النسيج التي أنشأت في عشرينيات القرن العشرين بفضل بنك مصر. وقد ذكرت فيما سبق كيف ساهم الاتحاد النسائي في دعم النساء وتدريبهن من أجل خوض مجالات عدة للعمل.

التمكين السياسي: على الرغم من الدور الوطني الذي قامت به النساء المصريات في مقاومة الاستعمار، إلا أنهن حُرمن من الحقوق المدنية والسياسية التي نص عليها دستور 1923، والذي نصت مادته الثالثة على المساواة الكاملة بين المصرين دون اعتبار للجنس أو اللغة أو الدين، كما منحت المادتان 74، 82 من ذات الدستور حق الاقتراع لكل المصريين، إلا أن قانون الانتخابات قد خص الرجال لهذا الحق دون النساء مخالفًا للدستور. ولذلك، ألزمت الرائدات النسويات أنفسهن بالدفاع عن هذا الحق متخذات عدة إجراءات أولها الانضمام إلى القوى النسوية الدولية مشكلات تحالفًا نسائيًا دوليًا للمطالبة بحق الاقتراع، إلا أن جهودهن باءت بالفشل تحت سطوة السلطة الأبوية. استمر نضال النسويات خمسة عشر

ISSN:2682-4361 eSSN:2682-437X

عامًا إلى أن جاء وقت توقيع معاهدة 1936 فسعت النساء مرة أخرى إلى المطالبة بهذا الحق وفي هذه المرة باءت محاولتهن أيضًا بالفشل، ولكن لم يستسلمن لهذا الأمر، وأعدن أحياء المسألة بعد الحرب العالمية الثانية. وهنا استخدمت آليات أخرى أهمها مكون أضراب وتحالفات نسائية سياسية بدءً من العام 1944 (13). شكلت فاطمة نعمت راشد "الاتحاد النسائي الوطني" 1948 للدخول في الحركة النسوية على نطاق واسع إلى جانب الدعوة لإصلاحات في قانون الأحوال الشخصية. لم يتحقق هذا الحق إلا بعد تسع سنوات من وفاة هدى شعراوي عام 1947 أي بعد قيام ثورة يوليو بسنوات.

- **من الحركة إلى الدولة 1952- 2000**

خضعت أوضاع النساء في مصر خلال الحقبة الناصرية لتغيرات اتسعت مع استراتيجية الدولة الاشتراكية التي رأت أن ادماج النساء في مجال التعليم، والعمل والحياة العامة أمرًا ضروريًا تحقيقًا لمبدأ المساواة الاجتماعية والتخطيط لمنح المرأة حقوقها السياسية الكاملة، بدأ من مشاركة النساء بحق التصويت، تلاة الترشح لعضوية مجلس الأمة عام 1957 حيث تقدمت خمس نساء لعضوية المجلس ما زالت منهن مرشحتان. ثم توج الأمر بعد ذلك بتولي الدكتورة حكمت أبو زيد منصب وزيرة الشئون الاجتماعية، منحت الدولة حق العمل لكل حاملي الشهادات الثانوية والجامعية بغض النظر عن الجنس. جملة القول، إنه قد حدث تمكينًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا للنساء خلال تلك الحقبة التاريخية، غير أن حرية التعبير قد حجبت على كل من الجنسين.

ومع تحول سياسة الدولة خلال سبعينيات القرن العشرين من التوجه الإشتراكي إلى الانفتاح الاقتصادي الذي دشنة السادات منذُ 1974م، ثمةً تراجعًا قد حدث في المكاسب التي حصلت عليها النساء خلال الحقبة الناصرية نتيجة سياسات الانفتاح الاقتصادي وتداعياتها على النساء خاصة عملية الإفقار التي حدثت لهن جراء سياسات الخصخصة إلى جانب المد الديني الذي استخدمه السادات لحث النساء على ترك العمل والبقاء في المنزل. إلا أن إعلان العام 1975م وما تلاه من اتفاقيات ومعاهدات لتعزيز أوضاع النساء ودعوة المنظمات الدولية للاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، جعلت النظام يلجأ إلى إحداث اصلاحات، لاسيما فيما يتعلق بالتمكين السياسي والقانوني، ففي العام 1979 أمر مجلس النواب تخصيص ثلاثين مقعدًا إضافيًا للمرأة في مجلس الشعب، كما تم تغير قانون الحكومة المحلية لضمان تخصيص من 10% إلى 20% من مقاعد المجالس المحلية للنساء. وفي العام نفسه، قام الرئيس السادات باصدار مرسوم بقانون رقم 44 لعام 1979م تضمن إصلاحات ثورية في قانون الأحوال الشخصية تحت تأثير الدور الذي قامت به السيدة الأولى (جيهان السادات)، حيث أعطى القانون حق الطلاق للمرأة عند الزواج الثاني للزوج دون موافقتها، وحق الزوجة في منزل الزوجية في حالة الطلاق إذا كانت حاضنة لأطفال. وقد عرف هذا القانون "بقانون جيهان" أو قانون "الشقة من حق الزوجة". ورغم ذلك، فإن قوانين جيهان

هذه عُدت غير دستورية وتم الطعن عليها بوصفها انتهاكًا واضحًا لحق الرجل في ذلك والذي أقرته الشريعة الإسلامية.

وعندما تولي الرئيس مبارك رئاسة مصر عام 1981م، إلغى نظام الكوته الذي ادخله السادات كما تم إلغاء القانون 44 لسنة 1999 لعدم دستوريته واستبدل بالقانون 100 لعام 1985م الذي تضمن نفس القضايا التي في القانون السابق وإن شمل بعض القيود التي حالت دون تمكين المرأة قانونيًا. ومن هذا السياق، كانت قضايا المرأة على المستوى الدولي قد اتخذت مسارًا أسرع، خاصة بعد إبرام اتفاقية "السيداو" وتوقيع مصر عليها. وهنا أراد النظام أن يبدو إصلاحيًا وتقدميًا تجاه المرأة وقضاياها مجبرًا وتنفيذًا لالتزامات الحكومة المصرية تجاه المجتمع الدولي. وفي خضم هذا المناخ المثير للجدل، قامت مجموعة من الناشطات النسويات والحقوقيات بالدعوة إلى سلسلة من الإصلاحيات لسد الفجوات في قوانين الأحوال الشخصية وأسفرت هذه الجهود عن قانون الخلع (القانون رقم 1) العام ٢٠٠٠.

هذا، وقد مثل العام ٢٠٠٠ نقطة أخرى في تاريخ نضال النساء من أجل التمكين، حيث صدر قرارًا جمهوريًا بإنشاء المجلس القومي للمرأة ليكون بمثابة الآلية الوطنية للتمكين، لاسيما التمكين القانوني والتشريعي، لا فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية فحسب؛ وإنما في كافة القوانين التي تحول دون تمكين النساء في كافة المجالات. الأمر الذي قد يؤدي إلى تضييق الفجوة النوعية القائمة في هذه القوانين. علاوة على ذلك يقوم المجلس باقتراح السياسات العامة وتوجيهها لمؤسسات الدولة فيما يتعلق بتمكين المرأة. والجدير بالذكر، إن إنشاء المجلس قد جاء نتيجة للمتغيرات والتحديات العالمية والقومية وتتويجًا للإنجازات التي تحققت للمرأة المصرية خلال قرنين من الزمان.

لم تمضِ عشر سنوات على عمل المجلس إلا وقد واجه العديد من التحديات التي كادت أن تجهض كافة الجهود التي تحققت للنساء على مدار تاريخ النضال النسوي. ولعل أهم هذه التحديات، حالة التراجع الفكري والثقافي التي لحقت بكل من الرجال والنساء جراء المناخ الاجتماعي العام الذي ساد البلاد، والحملة المضادة التي وجهها تيار الإسلام السياسي للإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بقضايا المرأة والتي كادت أن تعود بالنساء إلى دائرة الحريم مرة أخرى.

يأتي دستور ٢٠١٤ ليُمثل محاولة لاستعادة المُكتسبات التي حققتها النساء من خلال نصوص دستورية تمكن النساء اقتصاديا واجتماعيا وسياسيًا، إلى جانب الدعوة لإنشاء مفوضية لمنع التمييز. وعلى الرغم من تحقق بعض الإنجازات، إلا أن التحديات ما زالت قائمة وما زالت رحلة السعي من أجل المساواة وسد الفجوة النوعية مستمرة.

– الهوامش

1- يونان لبيب رزق، (د.ت): المرأة المصرية بين التطور والتحرر، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ص25.

2- نادية عبد الوهاب، (1995): الحركة النسائية العربية، مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة، ص131.

3- تُشير كلمة الحريم إلى النساء كما تنطبق على المكان المُخصص للنساء في البيت، كذلك على الثقافة التي تتعلق بأوضاع النساء والنظرة إليهن، لمزيد من التفاصيل حول ثقافة الحريم أنظر: مارجو بدران، (2019): رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن، ترجمة علي بدران، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.

4- مارجو بدران، مرجع سابق، ص18.

5- مارجو بدران، المرجع نفسه، ص24-25.

6- سلمى جلال، (1999): صحة المرأة والسياسة، في مائة عام على تحرير المرأة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ج2، ص679.

7- بث بارون، (1999): النهضة النسائية في مصر (الثقافة والمجتمع والصحافة)، ترجمة لميس النقاش، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ص19.

8- عائشة التيمورية (1840- 1902) كاتبة وشاعرة تنتمي إلى أسرة أرستقراطية سياسية ومثقفة من أصل شركس، كُتبت أشعارًا بالعربية والفارسية والتركية.

9- مارجون بدران، مرجع سابق، ص35.

10- كتابات ومقالات زينب فواز في كتاب "الرسائل الزينبية" عام 1897 وأعيدت طباعته 1910.

11- مارجو بدران، مرجع سابق، ص25.

12- مارجو بدران، مرجع سابق، ص148.

13- مارجو بدران، المرجع نفسه، ص149.